

وتكثيف دعمها للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتعاونها معها فيما تقوم به من أنشطة؛

- ٥ - تطلب إلى كل من الأمين العام والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يعمد، في الوقت المناسب، إلى تقييم تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛
- ٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٤١

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٧/٤٩ - المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجددا في البند المعنون "الحالة في بوروندي"،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المتعلق بالحالة في بوروندي،

وإذ تشير أيضا إلى التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما إيفاد بعثة إلى بوروندي، وبيانات رئيس المجلس المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(١) و ٢٩ تموز/يوليه و ٢٥ آب/أغسطس و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٢)،

وإذ تلاحظ العمل الفعال الذي قام به الأمين العام وممثلته الخاص لبوروندي،

وإذ تلاحظ أيضا الدور الهام الذي قام به الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثلته الخاص لبوروندي،

وإذ ترحب بوزع بعثة دولية للمراقبين في بوروندي في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الأحزاب السياسية المعتمدة في بوروندي قد قررت الالتجاء إلى الحوار والتفاوض

وإذ ترى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أقامت مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية علاقات تعاون توطدت عراها في السنوات الأخيرة،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد نفذت عدة برامج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميادين تعتبر ذات أولوية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في المنطقة،

وإذ ترى أيضا أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقيم أنشطة مشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية،

وإذ ترحب بالرصد المستمر لما يطرأ من تغييرات في تطور تناول المواضيع المتصلة بمنظومة الأمم المتحدة، بالاتصال الوثيق مع وفود الدول الأعضاء التي تشترك في تلك المداولات،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام؛

٢ - تحث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مواصلة توسيع وتكثيف ما تقوم به من أنشطة تنسيق ودعم متبادل مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٣ - تحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز وتوسيع ما يقدمه من دعم إلى البرامج التي تنفذها الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بهدف تكملة أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٤ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على مواصلة

واقترنا منها بأن من شأن إيجاد حل متفق عليه للمشاكل المطروحة أن يبعد شبح الصراعات التي أصابت المنطقة عموماً وبوروندي بصفة خاصة، وأن يكون بمثابة خطوة هامة نحو السلم والحرية والتنمية والديمقراطية.

١ - تعرب عن عيمق ارتياحها لحكومة وشعب بوروندي لالتزامهما بالمصالحة الوطنية، وتطلب إلى الأطراف المعنية مواصلة جهودها من أجل إعادة إقرار السلم والديمقراطية في البلد؛

٢ - تهنيئ القادة السياسيين لبوروندي على الخاتمة السعيدة للمفاوضات الرامية إلى إعادة تسيير أعمال المؤسسات بصورة عادية وتحث جميع الأطراف المعنية على أن تمتثل بدقة لأحكام اتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبروتوكولاتها الإضافية اللاحقة؛

٣ - تشجع الحكومة الائتلافية الجديدة لبوروندي على أن تواصل دون هوادة كفاحها ضد دعاة الحرب ونزع سلاح الميليشيات الشعبية وجماعات المتطرفين الأخرى التي تهدد أمن البلد؛

٤ - تطلب إلى الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى بوروندي ما يلي:

(أ) المساعدة في تعمير البلد والمساعدة الطارئة من أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي فيه وتنشيط الاقتصاد واستئناف التنمية؛

(ب) الدعم للبرامج الوطنية لاستعادة الثقة بين شتى عناصر الشعب البوروندي، ولا سيما عن طريق وزع مراقبين مدنيين لحقوق الإنسان بغرض مساندة الإدارة المحلية؛

(ج) المساعدة المالية والتقنية الملائمة من أجل تعزيز قدرة الجهاز القضائي في البلد، بغية كسر حلقة الإفلات من العقاب وتمكين السلطات البوروندي من أن تقدم للعدالة مرتكبي محاولة الانقلاب التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وما لحقها من مذابح عرقية؛

(د) المساعدة في تفكيك الإذاعة السرية غير المرخص بها، التي تحرض على الكراهية والعنف العرقيين، وتفكيك كل جهاز دعائي آخر يقوض الجهود الحثيثة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛

إيجاد حلول دائمة للمشاكل المؤسسية، استناداً إلى مبادئ الإنصاف والعدل والقانون والإرادة الراسخة للعيش في سلام،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضاً التوقيع، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في بوجومبورا، على الاتفاق المتضمن لاتفاقية الحكم بين قوات التغيير الديمقراطية (الأغلبية الرئاسية) والأحزاب السياسية المعارضة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التحركات السكانية الضخمة غير المحكومة، شاملة جماعات مسلحة، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية برمتها،

وعملاً بالقرار ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي يدعو إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا،

وإذ يقلقها استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في البلد،

وإذ ترحب في هذا الصدد بأعمال كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمكتب الذي أنشأه في بوروندي،

وإذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب القرار CM/Res.1527 (LX) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الستين^(١١)، المعقودة في تونس العاصمة في الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأيده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر إقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يسرها العرض السخي الذي قدمته حكومة بوروندي إلى منظمة الوحدة الأفريقية لاستضافة هذا المؤتمر الإقليمي، بغية دراسة جميع جوانب هذه المشكلة التي تعرقل خطط وبرامج تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يسرها أيضاً إيفاد الأمين العام لبعثة إلى المنطقة، برئاسة السفير ديون، ترمي إلى تيسير إعداد وتنظيم مؤتمر دولي مكرس لمشاكل المنطقة دون الإقليمية، وإذ ترحب بالدعم الذي قدمه مجلس الأمن لهذه المبادرة في بيان رئيسه المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(١٢)،

الأول/أكتوبر ١٩٨٢، و٣٧/٣٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و٤٧/٣٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و٦٠/٤٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و٥/٤١ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، و١/٤٢ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و٤/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و٦/٤٧ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية^(١٧).

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(١٨)، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بشأن الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية لضمان تحقيق التعاون المستمر الوثيق والفعال بين المنظمتين،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية سعيا إلى تدعيم دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، بما فيها محكمة العدل الدولية، عن طريق البرامج والمبادرات التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح أيضا ما تحقق من تقدم جدير بالثناء نحو تعزيز التعاون في مجالات أوسع بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية؛

٤ - تلاحظ مع التقدير قرار اللجنة الاستشارية بشأن المشاركة بنشاط في برامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وبرامج البيئة والتنمية المستدامة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية".

الجلسة العامة ٤٣

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٥ - تؤيد كل التأييد رغبة رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية في عقد مؤتمر إقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى؛

٦ - تدعو الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة في تنفيذ تلك المبادرة؛

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم مساعدة سخية من أجل تنفيذ المبادرة؛

٨ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت إلى بوروندي مساعدة إنسانية طارئة منذ بداية الأزمة، وتطلب إليها مضاعفة جهودها في أثناء مرحلة التعمير والانتعاش الاقتصادي المقبلة؛

٩ - تدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة بصورة كاملة عن طريق تقديم دعم تقني ومالي كبير من أجل التنفيذ المبكر لخطة العمل التي ستخرج عن أي مؤتمر إقليمي؛

١٠ - تشجع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة جهودهما من أجل إعادة الوضع في بوروندي إلى حالته الطبيعية، مما لا يزال محفوفًا بالمخاطر ويبعث على القلق؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٤٢

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٨/٤٩ - التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٦/٢٨ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، و ٣٧/٨ المؤرخ ٢٩ تشرين